

فرصة أمام طالبان لتتحول من ميليشيا إلى كيان شرعي

لم تعد حركة طالبان المتشددة في أفغانستان مجرد ميليشيا رثة لطلبة مدارس دينية نصف أميين. بل لقد دعت السنوات العشر الماضية قيادة طالبان إلى عالم الدبلوماسية الإقليمية الغادر، حيث يظهر عتاة الجواسيس أنفسهم كدبلوماسيين، ويصبحون مصدرا للمعدات العسكرية والدعم السياسي، وينخرط المسؤولون العسكريون من القوى الإقليمية في عمليات بناء تحالفات لتنصيب حكومات توافق رغبتهم في العاصمة الأفغانية كابل. ولقد أضفت الاتصالات المكثفة بين حركة طالبان الأفغانية والدول الإقليمية بما في ذلك إيران والصين وروسيا، وجها من الشرعية على هذه الميليشيا، داخل المجتمع الأفغاني وكذلك على المستوى الإقليمي. يرجح محللون سياسيون أن تقلل الاتصالات التي جرت أخيرا بين الدول الإقليمية الرئيسية المحيطة بأفغانستان - تحديدًا، الصين وروسيا وإيران - وحركة طالبان الأفغانية من اعتماد الحركة - الميليشيا على باكستان. وفي الوقت ذاته، في ظل وجود اتصالات دبلوماسية وثيقة لحركة طالبان الأفغانية مع الدول الثلاث، ثمة فرصة كبيرة لظهور الميليشيا ككيان سياسي شرعي داخل المجتمع الأفغاني وعلى المستوى الإقليمي. وعلى الرغم من أن الاتصالات بين طالبان الأفغانية والحكومة الروسية لم تكن سرية، فإن المسؤولين الروس العاملين في المنطقة لم يترفوا علانية بوجود اتصالات سياسية بين الحكومة الروسية وطالبان إلا خلال الأسبوع الماضي. وحول هذا الأمر قال العميد محمود شاه، وهو مسؤول استخبارات كبير متقاعد وخبير أفغاني: يقول الروس علنا إن الأمريكيين على اتصال مع طالبان، فلماذا يريدون منع الدول الأخرى من البقاء على اتصال مع (طالبان)؟! من ناحية ثانية، ظهر الاتصال بين الحكومة الإيرانية والحكومة الأفغانية عندما قتل القائد الأعلى السابق لطالبان، الملا اختر منصور، في غارة أمريكية بطائرة درون من دون طيار على الحدود الباكستانية - الإيرانية في أثناء دخوله الأراضي الباكستانية من إيران. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، الأمريكية أن الغارة وقعت في أثناء استقلاله سيارة أجرة من الحدود الإيرانية إلى مدينة كويتا الباكستانية قرب الحدود مع أفغانستان، بعد بقاءه لمدة طويلة في إيران. وبالمثل، أخبر الخبير الأفغاني الشهير رحيم الله يوسف زي، هذا الكاتب بأن الحكومة الصينية كانت على اتصال مع الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، قائلا: أن الصينيين يريدون التوسط بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان الأفغانية. وبالتالي، فإن كل هذه الاتصالات المنطوية على دبلوماسية بين طالبان والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك إيران والصين وروسيا، ستضفي شرعية سياسية على طالبان داخل المجتمع الأفغاني، وأيضا في الوضع الأمني الإقليمي، ونتيجة لذلك، تضفي الجهات الفاعلة الإقليمية الصيغة الشرعية بشكل متزايد على وجود طالبان ونشاطها، لأنه وفق رحيم الله يوسف زاي: كل شخص يريد التحدث مع (طالبان)، وكل شخص يريد زيارة مسؤولي (طالبان) في العاصمة القطرية الدوحة. كل هذا لم يمنع طالبان من الاعتماد المتواصل على الخيارات العسكرية كوسيلة لتحقيق أهدافها في أفغانستان. وتشير التقارير الصادرة من أفغانستان إلى أن الحركة ما زالت تنخرط في عمليات عسكرية فعالة ضد قوات الحكومة الأفغانية وكذلك قوات حلف شمال الأطلسي ناتو داخل أفغانستان طوال فصل الشتاء. وأفاد اتحاد أبحاث وتحليل الإرهاب

(TRAC)، وهو منظمة دولية لمراقبة الإرهاب مقرها العاصمة الأمريكية واشنطن، في تقريره الأخير، بأن شهر يناير (كانون الثاني) كان فترة غير عادية في أفغانستان من منظور طالبان. إذ ورد في تقرير الاتحاد الأخير قوله: لقد كان يناير الماضي شهرا نشطا بشكل استثنائي لكل من (طالبان IEA) و(داعش خراسان ISK)، مع إعلان (طالبان) وحدها بشكل مذهل مسؤوليتها عن ٤٧٢ حادثا على مدى موسم غير قتالي تقليدي في أفغانستان. وحتى بعد استبعاد الهجمات الكبرى التي وقعت في كابل على مدى الشهر، فإن العدد الهائل لبيانات إعلان المسؤولية عن الحوادث بالنسبة إلى بقية أفغانستان في يناير يعد صاعقا. وسيكون ٤٧٢ إعلان مسؤولية عن حوادث عددا مذهلا في شهر يوليو (تموز)، أما بالنسبة إلى شهر يناير فهو غير مسبوق. وهو يؤدي إلى استنتاج أن أوقات موسم للقتال في أفغانستان قد انتهت، لأن القتال أصبح الآن على مدار السنة. خلال الشهر الماضي، اتهم جنرال أمريكي يعمل في أفغانستان، روسيا بتقديم أسلحة إلى طالبان، غير أن الحكومة الروسية رفضت هذا الادعاء. ولكن حتى الخبراء العسكريون المستقلون المقيمين في العاصمة الباكستانية إسلام آباد يرون أن طالبان، لا تحتاج إلى أي دولة أجنبية لتزويدها بالسلاح، وحسب العميد محمود شاه، هناك الكثير من الأسلحة في أفغانستان التي يمكنك تسليح جيش من العالم الثالث بها، في ظل توافر الأسلحة في تلك الدولة التي مزقتها الحرب. وفي هذا السياق، لم تظهر حركة طالبان، إبان السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، كقوة عسكرية فحسب، بل أيضا كقوة على وشك الحصول على الشرعية السياسية من الجهات الفاعلة الإقليمية. وفي الشهر الماضي، عرض الرئيس الأفغاني أشرف غني على قيادة طالبان، بالفعل، مباحثات سلام مقابل تعهد بالتخلي عن العنف. وتدعم الحكومة الباكستانية أيضا مبادرة السلام التي عرضها الرئيس الأفغاني، إلا أنها، أوضحت للحكومة الأفغانية أنه في حال وقوع أعمال عنف واسعة النطاق داخل أفغانستان، فإن إمكانية إجراء مباحثات سلام ستتلاشى. وهنا يذكر أنه في عام ٢٠١٥، أرادت الحكومة الأفغانية التباحث مع طالبان بهدف منع الحركة من شن هجوم الربيع وحدث عكس هذا المتوقع تماما في أفغانستان في أعقاب المباحثات مع طالبان برعاية باكستان. وفي أفغانستان، كما هو متوقع، أعقبت هذه الزيادة في العنف تصريحات متعنتة من المسؤولين الأفغان بأنهم سيتعاملون مع طالبان بيد من حديد. من ناحية أخرى، اتخذ الجانب الباكستاني موقفا مختلفا تماما. ففي ذلك الوقت، قال مستشار رئيس الوزراء للشؤون الخارجية -آنذاك- سرتاج عزيز: إن التهديد باستخدام العمل العسكري ضد العناصر غير القابلة للتصالح (طالبان) لا يمكن أن يسبق عرض إجراء المباحثات بالنسبة إلى جميع المجموعات ورضاها على مثل هذا العرض وكان يقول للجانب الأفغاني إنه ينبغي ألا يرفقوا أي شروط مسبقة لإجراء المباحثات، وإن عليهم تهيئة أجواء مواتية لها، كما ان عليهم ألا يحددوا أي موعد نهائي. ونتيجة لذلك، لم تتطرق هذه المباحثات المأمولة -أفغانستان مقبرة للسلام الحقيقية أن أفغانستان ليست مجرد مقبرة، بل هي مقبرة أيضا لجهود السلام في الماضي القريب، بذل الباكستانيين والسعوديين والعديد من

الجهات الفاعلة الإقليمية جهودا لإقناع حركة طالبان الأفغانية والحكومة الأفغانية بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. ونظمت وكالات الاستخبارات الأمريكية والغربية المسار الأول للمفاوضات في ألمانيا، الذي أبلغ مسؤولون أمريكيون الجيش الباكستاني عنه في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١١. أيضا حاولت باكستان تنظيم إجراء مباحثات مباشرة بين طالبان وسلطات أفغانستان خلال السنوات الثلاث الماضية، لكن المحاولة لم تنجح. وفي الماضي، لم تنجح محاولات جهود السلام لسبب رئيسي هو أن كلا من الحكومة الأفغانية وطالبان لم تأخذا إمكانية إجراء مباحثات كخيار جاد لحل نزاعهما، وواصل الطرفان جهودهما العسكرية من أجل حسم الصراع عسكريا. ورغم ذلك، في الماضي، أبدى الطرفان موافقتهم على إمكانية الجلوس إلى طاولة المفاوضات وجها لوجه.



مناقصة علنية رقم 01-05/2018

لدمع ومشورة استمرارية لمنظومة المعلومات (IT) خاصة شركة مي رما ت جان

شركة المياه والجاري رما ت جان مرض ح.ف 514801547، (فيما يلي: "الداعي") تستدرج بهذا مقدمي عروض لتقديم عروض سعر بإطار مناقصة علنية رقم 01-05/2018 لدمع ومشورة استمرارية لمنظومة المعلومات (IT) خاصة شركة مي رما ت جان مرض. فترة التعاقد على السنة واحدة. الداعي يحتفظ لنفسه بالحق لتمديد فترة التعاقد بثلاث سنوات إضافية، بكل مرة لسنة واحدة. يمكن تلقي مستندات المناقصة بدءا من تاريخ 08.05.2018 بين الساعات 09:00 ل-13:00، بمكاتب الشركة بالعنوان: بيت عوز، أبا هيل سلغر 14 رما ت جان طابق 7 (فيما يلي: "مكاتب الشركة"). يتم تقديم العروض بتسليم شخصي لصندوق المناقصات المنصوص في مكاتب الشركة وذلك لغاية تاريخ 06.06.2018 الساعة 13:00 (فيما يلي: "موعد التقديم"). العرض الذي يتم تقديمه بعد موعد التقديم يرفض. المناقصة هي مناقصة ذات فحص على مرحلتين: يحق الاشتراك بالمناقصة فقط لمقدمي عروض يستوفون بأنفسهم كل المتطلبات الإلزامية المفصلة فيما يلي:

1. مقدم العرض تسجل كمشتراك بالمناقصة في مكتب الداعي وتلقى لحوزته مستندات المناقصة من الداعي.
2. يستوفي مقدم العرض جميع المتطلبات المفصلة بالوصف ISO 2015:9001 ساري المفعول لموعدهم تقديم العرض. لدى مقدم العرض دورة مالية سنوية بنسبة لا تقل عن مبلغ 1,000,000 (مليون شافل) ش.ج لكل واحدة من السنوات الثلاثة التي سبقت هذه المناقصة.
3. لدى مقدم العرض تجربة بتقديم خدمات بمصدر خارجي (Outsourcing) بمجال منظومات المعلومات (IT) لخدمة مياه ومجازي و/أو سلطات محلية بين السنوات 2017-2017، بما لا يقل عن خمسة من بين ثماني المجالات المفصلة باللائحة أدناه بحيث أن الحجم المالي السنوي لكل واحد من الأعمال التي تم تنفيذها لأجل الشركات و/أو السلطات المحلية لا يقل عن 500,000 ش.ج (خمسة مئة ألف ش.ج) للسنة وبحيث أن الأعمال تم تنفيذها
4. لما يرضي رضا الداعي ذو الصلة. لأجل إزالة الشك نوضه بهذا، انه يمكن إبراز تجربة بشركة واحدة و/أو سلطة محلية واحدة لو أكثر خلال السنوات 2015-2017 وبشرط أن تبرز تجربة بخمسة مجالات على الأقل

من المجالات الثمان المفصلة أدناه:

- أ. دعم تقني وصيانة استمرارية لمنظومات معلومات لشركات مياه و/أو سلطة محلية تحكم ورقابة أنظمة جباية، GIS.
- ب. مساعدة ودعم لمزودي حوسبة طرف ثالث بما في ذلك مزودي مواد، برامج واتصالات.
- ج. تنفيذ استعادة معلومات من محطات وسيرفرات بعد وقوع المنظومة ومسؤولية عن توفر المنظومات والبنى التحتية لتشغيل استمراري.
- د. إدارة منظومة حوسبة لشركات مياه و/أو سلطة محلية على الأقل ل 60 مستخدما بمرحلة العمل الاستمراري.
- هـ. تخطيط وإدارة منظومات اتصالات وسبعية (WAN)، تشمل عمل مقابل أطراف خارجية وزودي اتصالات مثل هوت، بيزك، وعد.
- و. مراقبة وتطبيق مشاريع منظومات تحكم ورقابة و- GIS بمنظور اتصالات وحوسبة.
- ز. تعريف متطلبات وكتابة مستندات طلب لعروض سعر لشراء معدات حوسبة واتصالات تشمل برامج وتجديد اتفاقيات خدمة وصيانة، إدارة مفاوضات مع الموزعين.
- ح. تعريف وإدارة منظومات سيرفرات بيئية ميكروسوفت تشمل منظومات دعم.
5. أرفق مقدم العرض كغلاف بنكية وفق القانون بمبلغ 60,000 ش.ج كإئصال بمستندات المناقصة.
6. يطلب من مقدم العرض أن يكون مصلحة تعمل كشركة مسجلة بسجل الشركات وإرفاق مصادقة من سجل الشركات مقدم العرض هو صاحب مصادقة سارية المفعول وفق قانون صفقات هينات عامة التي تدل انه يدير مسك حسابات وسجلات ويرسل تقارير لسلطات الضرائب وفق القانون.
7. نوضح، أن الداعي لا يلتزم بقبول أرخص عرض أو أي عرض آخر.

بغلق الإحترام، مي رما ت جان مرض



مناقصة علنية لشبكة اتصالات لاسلكية مؤسس على بنى تقنية خليوية

POC-Push to talk over cellular (INSL/TENDER/2018/03)

("المناقصة")

شركة الخطوط الغاز الطبيعي لإسرائيل مرض تعلن بهذا عن تغييرات بشروط المناقصة، كالمفصل أدناه وعن تأجيل المواعيد لتقديم عروض للمناقصة، كالمفصل أدناه:

الشروط الإلزامية المحتللة

- * البند 5.4.1 المناقصة تم حذفه وكتب مكانه النص الاتي: "2 سيرفيرات مركز منظومة بمواقع مختلفة"
- * البند 5.5 المناقصة تم حذفه وكتب مكانه النص الاتي: " تطبيق ال POC التي من المفروض ان يزودها مقدم العرض بإطار المناقصة مشغلة بما لا يقل عن 50,000 وحدة طرفية (ملحق ٥).
- * **شروط المناقصة وبرنامج محتل**
- * الموعد الأخير لأسئلة التوضيح يكون حتى تاريخ أقصاه 15.5.2018 الساعة 16:00.
- * يمكن تقديم عروض بدءا من تاريخ 13.6.2018 بين الساعات 16:00-09:00 وحتى موعد أقصاه الموعد الأخير لتقديم العروض بتاريخ 14.6.2018 الساعة 16:00.
- * اجوبة لأسئلة التوضيح التي سئلت الشركة ونصوص محتللة لمستندات المناقصة تم نشرها بموقع الشركة وعنوانه www.imgl.co.il تحت التوبيج "مناقصات ومنشورات".